شريف: لو وزعت قيمتها لنالت كل أسرة بحرينية مليون دولار

خليل: العقارات المعتدى عليها تكفي لحل المشكلة الإسكانية حتى 2030

■ السنابس - حسن المدحوب

□ قال رئيس لجنة التحقيق النيابية في أملاك الدولة عبدالجليل خليل إن معظم التعديات التي وقعت على أملاك الدولة وقعت بعد العام 2002، معتبراً أن ما تمكنت اللجنة من كشفه من مخالفات وتعديات لا يتعدى «رأس جبل الجليد»، وأن «ما خفي كان أعظم».

وشدد خليل في ندوة حاشدة أقيمت بمأتم بن خميس في السنابس مساء أمس على أن هذا الملف يحتاج إلى وقفة تاريخية، لافتاً إلى أن هذا الموضوع لا يختص فقط بالمجلس النيابي، لأن العقارات المعتدى عليها، وإن كانت تديرها الحكومة فإنها ملكٌ للمواطنين، واصفاً رد وزير العدل على تقرير اللجنة بـ«الهذيان».

وأضاف أن «الوثائق التي لدينا تشير إلى وجود تعدٍ على مساحة قدرها 65 كيلومتراً، وهي تكفي لبناء 320 ألف وحدة سكنية، أو 5 آلاف مدرسة كلفة الواحدة منها 5 ملايين دينار، وبلغة الأرقام أيضاً فإن هذه المساحة تفوق قيمتها 15 مليار دينار»، وهذه الأرقام تكفي لحل المشكلة الإسكانية حتى العام 2030.

وأشار خليل إلى نماذج من العقارات المعتدى عليها، ومنها العقار المخصص كمدينة إسكانية لمدينة المحرق ومساحته 5.5 كيلومترات مربع، إذ لفت إلى أن الحكومة ادعت أن العقار غير موجود ودمج مع جزيرة المنامة، وثم أبلغ جهاز المساحة والتسجيل العقاري اللجنة بأن العقار قُسم لصالح بنك الإسكان، لافتاً إلى أنه حين تساءلت اللجنة عن بقية مساحة العقار التي تقدر بـ 3 كيلومترات مربع، صمت الجهاز ولم يجب على بقية مساحة العقار.

وأردف هناك أيضاً عقار شمال مدينة المنامة مساحته 11.5 كيلومتراً مربعاً، والمخطط الهيكلي يشير إلى أن «بحرين باي» والجزر المحيطة بها تحولت إلى أملاك خاصة، وبعد مراوغة اعترف جهاز المساحة بأن العقار خرج من سجل أملاك الدولة.

وواصل أن «عقار كرانة ومساحته تسعة كيلومترات، خُصص كمشروع إسكاني لأهالي المنطقة، وحصلنا على وثيقة من وزارة المالية وأرسلناها إلى الجهاز لكنه لم يرد، وأرسلنا إليه وثائق مجموعة من العقارات التي حصلنا عليها، وبعد مراوغة السنابس قائلاً: «هذه العقارات تمتد على 650 ألف متر مربع، ونُهبت، وتلاها مليون متر مربع نُهب أيضاً، وتلاه مليون و800 ألف متر مربع نُهب أيضاً، على رغم أن العقار مخصص لساحل السنابس».

خليل متحدثاً في ندوة عن أملاك الدولة

وبشأن العقار المخصص لمنطقة استكشافات نفطية، فأكد خليل أنه لم يتضح للجنة كيف تحول إلى مشروع «رفاع فيوز»، كما أشار إلى أن اللجنة لم تحصل على رد من جهاز المساحة بشأن ستة عقارات في الرفاع الشرقي، إلا أنها حصلت على وثيقة تثبت أنها تحولت إلى رجل أعمال.

وواصل «عند البحث عن العائد المالي من استثمارات أملاك الدولة، ولن أتحدث عن إيجارات بـ 25 و50 فلساً، ولكن عقارات ضخمة دخلت الحكومة فيها باستثمارات من دون عائد، فمنتجع العرين مساحته 2 كيلومتر مربع، دخلت فيه الحكومة بحصة الأرض مع شركة العرين الصحراوي. ثم قررت «ممتلكات» بيع العقار، ومن العجيب أنهم حين أرادوا بيع العقار طلبوا تقييماً له بشرطين، قيمة هذا العقار في العام 2004 على رغم أن البيع في العام 2008، وكذلك عدم النظر إلى ما جرى عليه من تطوير ومن بناء».

وأشار إلى أن «الشركة قامت بالتقييم، وكان المبلغ 145 مليون دينار، وحصلنا على وثيقة تثبت أن الحكومة حاولت بيع العقار بأقصى سرعة ممكنة بمبلغ 65 مليون دينار من دون سؤال كيف ضاعت الـ 80 مليون دينار».

وتحدث خليل كذلك عن عقار حلبة البحرين الدولية، الذي أجر بمبلغ دينار واحد فقط في العام، كما تناول كذلك مشروع إنشاء جزيرة دوحة المنامة التي خُصصت منتزهاً عاماً للأهالي، ودخلت الحكومة في المشروع مع شركة معوض بالمناصفة، إلا أن هذا المشروع تشوبه ملابسات، وأنه حين سألت اللجنة عن مساحة العقار فإنها لم تحصل على إجابة من «ممتلكات».

وأكد أن اللجنة طالبت بمعرفة العائد المالي من تأجير هذا وعن العقار المؤجر على القاعدة الأميركية، وطلبت نسخة من الاتفاقية التي تنظم عملية تأجير هذا العقار، إلا أن وزارة المالية قالت إن العقار يخص وزارة الخارجية، ولم تحصل على إيضاح بشأنه إلى أن انتهى عملها.

كما تحدث أيضاً عن مشروع درة خليج البحرين الذي يتكون من 13 جزيرة، وقال: «تم الاتفاق بين حكومة البحرين وشركة دلة البركة على المشروع، وتم تقييم الأرض البالغة مساحتها 21 كيلومتراً مربعاً بسعر 55 فلساً للقدم المربع، وفي نهاية العام 2003 لم تقتنع شركة دلة البركة بالمشروع، وباعت حصتها لبيت التمويل الكويتي بمبلغ 16 مليون دينار، وحين طلبنا بيانات العقار، أُرسل إلينا جهاز المساحة العقد القديم بين الحكومة ودلة البركة، ولم يرسل إلينا أي البيانات الأخرى الجديدة التي طلبناها بعد عمليات البيع التي جرت عليه لاحقاً.

وفي مداخلة قدمها قال الأمين العام لجمعية «وعد» إبراهيم شريف إنه لولا اللجنة النيابية ولولا «الوفاق» من خلفها لما استطعنا أن نحول الشبهات التي كنا نتحدث عنها سابقاً عن التعديات على الأراضي إلى أرقام ووثائق ومستندات.

وأضاف حاول البعض التشويش في عدد من المحطات على هذا الجهد، إما من خلال افتعال بعض الأزمات الوهمية، أو من خلال الاستناد إلى تفسيره للدستور والقانون، مردفاً أن الحكومة احتجت وفق المادة (69) من الدستور بأن مدة عمل لجنة التحقيق النيابية أربعة أشهر، وجاءت اللائحة الداخلية للنواب وأضافت فترة تمديد لأربعة أشهر أخرى، على رغم أن دستور 73 لم يقيد لجان التحقيق بأية فترة زمنية.

وذكر شريف أن قيمة الأراضي التي تم التعدي عليها تفوق 100 مليار دولار، وهذا يعني أن ما تم التعدي عليه من أراضٍ يفوق قيمة ما أنتجته البحرين من نفطٍ طيلة الثمانين سنة الماضية وحتى الآن، كما أنه لو تم توزيع هذا المساحة المعتدى عليها على المواطنين لغدا نصيب كل مواطن 16 ألف قدم مربع وهو ما يكفي لبناء أكثر من ستة مساكن للفرد الواحد.

وأردف بعد العام 2002 أصبح معدل الدفان يتراوح بين 6 و8 كيلومترات سنوياً، مضيفاً أن الفساد سيظل ما دام من يتم محاسبتهم ليسوا هم أصحاب القرار الفعلي في هذه التعديات، وأقصى ما يمكن أن يتم طرح الثقة في وزير ليتم استبداله بوزيرٍ آخر.

من جهته، قال الشيخ عبدالله الصالح إن «الفساد في البحرين غولٌ كبير، والمشكلة الكبرى في هذا البلد أنه يبدأ ولا ينتهي، وكلما كشفنا موضعاً ظننا أنه الأكبر، سرعان ما يتبين لنا أن هناك ما هو أكبر منه.

وأضاف أن «المشكلة ليست فقط في كشف الفساد، بل في كيفية علاجه، داعياً إلى التعاطي بجدية مع الأدلة والوثائق التي أظهرتها لجنة التحقيق في أملاك الدولة، من منطقٍ وطني شامل.

الحضور في الندوة (تصوير: أحمد آل حيدر)

في برنامج «البرلمان في أسبوع» الذي يبث على «الوسط أون لاين» اليوم

النائب خليل: تجاوزات «أملاك الدولة» تساوي موازنة 7 سنوات... ولا تسقط بالتقادم

■ الوسط – أماني المسقطي

□ قال رئيس لجنة التحقيق في أملاك الدولة العامة والخاصة، النائب عبدالجليل خليل إن قيمة التجاوزات في أملاك الدولة التي قدرت، بحد أدنى، بـ 15 مليار دينار، تساوي موازنة الدولة لسبع سنوات كما تغطي طلبات البحرين الإسكانية حتى العام 2030، كما يكفي الرقم المذكور لبناء 3 آلاف مدرسة ثانوية في مختلف مناطق البحرين.

– وذكر في برنامج «البرلمان في أسبوع» الذي يبث اليوم على «الوسط أون لاين» أنه لا يوجد تعدٍ مقبول وتعدٍ غير مقبول، ولا يمكن أن نسمي تعدّي ما قبل العام 2002 مقبولاً، وتعدي ما بعد العام 2002 غير مقبول. لأن للمال العام حرمة وقدسية فهي لا يسقط بالتقادم، مشيراً إلى أن العائد من استثمارات أملاك الدولة يشعر بأن أملاك الدولة لا تُدار بطريقة استثمارية صحيحة، وأن الحكومة تدخل في مشاركة لمشاريع كبيرة دون قياسات ودون دراسات جدوى... وهذا نص الحوار:

□ أبو حسين؛ كشفت لجنتكم الكثير من التعديات التي وقعت على أملاك الدولة، فهل هذه التعديات وقعت قبل أو بعد العام 2002، أي قبل تفعيل العمل الرقابي من قبل مجلس النواب؟

– شكراً لصحيفة «الوسط». في البداية أحب أن أُنوّه إلى أنه لا يوجد هناك تعدٍ مقبول وتعدٍ غير مقبول، لا يمكن أن نسمي تعدّي ما قبل العام 2002 مقبولاً، وتعدي ما بعد العام 2002 غير مقبول. لأن للمال العام حرمة، هناك مادة دستورية، أنا أحب أن أُنوّه وأعطي المستمعين، الفرق بين المال الخاص والأموال العامة، ما نتحدث عنه بالخصوص هو المال العام، والذي يكون ملكاً للدولة وبالتالي هو ملك للناس، الأموال العامة هي طبعاً العقارات المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الدولة أو أحد الأشخاص الاعتباريين. فالمادة (26) من القانون المدني البحريني نظمت التعامل مع الأموال العامة، ووضعت عدداً من المواد، بعد تعريفها للأموال العامة، إن هذه المادة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم، بما معنى أنها لا تسقط، طالما أنها ملك عام وأموال عامة، فهي لا تسقط بالتقادم.

لو أن أحداً سرق أو تعدى على ملك عام، على مدرسة أو على ساحل أو على مشروع إسكاني، لا يمكن أن تسقط هذه التهمة أو هذه السرقة أو هذا التعدي، لابد من إرجاع هذا المال العام إلى أصله، إلى سجل أملاك الدولة.

وهناك أصلاً حكم دستوري لمحكمة الاستئناف العليا، خرجت بالحكم نفسه، وأقرأ مختصر هذا الحكم: «وحيث إن هذه شواطئ البحار وامتدادها حتى نهاية المياه الإقليمية – وهذا نص المحكمة – تعتبر من الأملاك العامة للدولة، لأنها بطبيعتها مخططة للمنفعة العامة، فتخرج عن دائرة التعامل، ولا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم، طالما بقي تخصيصها للمنفعة العامة»، وبالتالي، ابتداءً، لابد أن نفهم أنه لا يمكن الحديث عن أموال عامة ما قبل العام 2002، فيتسامح فيها أو يُغض الطرف عنها، ويكون السكوت عليها، وهناك أموال عامة بعد العام 2002 يتم التحاكم فيها. لا، المال العام هو مال عام، وله حرمة مقدسة لا يجوز التصرف فيه ولا يسقط بالتقادم.

أما بخصوص تركيز عمل اللجنة، طبعاً فنحن لجنة عملت مهنياً وباشتراط، جردت جميع التحديات، وقارعت الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، لم نخرج باستنتاج إلا بعد حصول الأدلة والحصول على البيانات والوثائق والإثباتات.

أعطي بعض الأمثلة، أنا أدعي وأقول: معظم أملاك الدولة التي جردناها ضمن استنتاجات اللجنة هي وقعت بعد العام 2002، وأعطي أمثلة، وهي من أهم العقارات وأكبرها، لو لاحظنا عقار فرضة المنامة، الذي تحوّل بعد ذلك إلى عقارات سُجلت باسم المرفأ المالي، هذه العقارات كلها بعد العام 2002، كلها في العام 2003، الوثائق المدرجة سُجلت في العام 2003. طبعاً هذه مساحتها لسبعة عقارات، العقار الثاني هو العقار المخصص كمشروع ترفيهي استثماري شمال المنامة، وثيقته رقمها 104892 المقدمة في العام 1999، مساحة هذا العقار هي 11 كيلومتراً ونصف الكيلومتر، وهذا العقار بعد ذلك قُسمت وثيقته في العام 2008، وقُسم هذا العقار إلى 14 عقاراً، هذا العقار واضح من أحدث الوثائق وهو من العام 2008، وفيه 14 عقاراً، هذه العقارات كلها لأملاك خاصة.

هناك العقارات المحيطة بالمدينة الشمالية، وتبلغ مساحتها ما يعادل 37 كيلومتراً مربعاً، هذه العقارات تقريباً تعادل 12 عقاراً، معظمها في 2004، 2006، 2007، كلها بعد 2002.

ثم هناك عقار مخصص لمشروع إسكاني في قرية كرانة، هذا العقار مساحته 9 كيلومترات مربعة، وسُجل كمشروع إسكاني في العام 2005، ثم تحول وقُسم إلى ما يعادل 8 عقارات.

هذه الأمثلة التي ذكرتها، تبلغ ما يعادل 60 كيلومتراً مربعاً، فحتى لو ذهبنا ولو غضضنا الطرف وقلنا تعديات ما بعد العام 2002، فهناك تعديات تبلغ مساحتها ما يقارب 60 كيلومتراً مربعاً، كلها حدثت بعد العام 2002.

لكن أرجع وأؤكد أن التعدي تعدٍ لا يتغير مفهومه، وله مفهوم قانوني، والعقار – وهو ملك عام – لا يسقط بالتقادم.

□ أشرت في وقت سابق إلى أن قيمة التعديات تصل إلى 15 مليار دينار، فكم من المشروعات كان بإمكان الدولة القيام بها فيما لو تمت الاستفادة من هذا المبلغ؟.

– طبعاً، تقديري لحجم التعديات، ذكرنا أن مجموع التعديات ما يعادل 65 كيلومتراً، وهي التعديات التي ثبتت للجنة بالدليل على أن هناك تعدياً تم على هذه العقارات. هذه العقارات تقديرنا هو الحد الأدنى، وأخذنا هذا التقرير من تقييم شركة PPZ»» التي قيّمت بعض العقارات في مختلف مناطق البحرين، وصلنا بهذا الرقم إلى 15 مليار دينار، وهو الحد الأدنى، هناك تقديرات بلغت 20 ملياراً، وبعضها 25 ملياراً، ولكن نحن نأخذ الحد الأدنى وهو 15 مليار دينار.

15 مليار دينار لو أردت أن أعطي بعض الأمثلة؛ موازنة البحرين السنوية ملياران، فلو قسمت 15 مليار على مليارين، تتكلم عن موازنة في حدود 7 سنوات. لو قارنت 15 ملياراً بجسر البحرين وقطر، فهذا الجسر قيمته 4 مليارات دولار، أي ما يعادل مليار دينار ونصف مليار، وما يعادل أيضاً 10 جسور بين البحرين وقطر!

لو أخذنا بالمشاريع الإسكانية، وهذه مفارقة كبيرة جداً، هناك خطة إسكانية وضعتها وزارة الإسكان، لو أرادت أن تحقق كل الطلبات الإسكانية، حتى العام 2030، وهي الخطة التي تمشي عليها معظم الوزارات، فوزارة الإسكان تحتاج إلى أن تبني ما يعادل 228 ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود، هل تعلمين كم المبالغ المطلوبة؟ ما يعادل 15 مليار دينار. يعني أن هذه الـ 15 مليار دينار، لو وُضعت في وزارة الإسكان، لغطت الطلبات الإسكانية حتى العام 2030.

هذه أمثلة بسيطة، حتى بالنسبة إلى المدارس، فكلفة المدرسة الابتدائية طبعاً 2,5 مليون، والإعدادية 3 ملايين، فلنأخذ المدرسة الثانوية التي تكلف 5 ملايين دينار، فلو قسمنا الـ 15 مليار على 5 ملايين لبنت حوالي 3 آلاف مدرسة ثانوية في مختلف مناطق البحرين!

هذا الرقم مرعب، هذا الرقم خطير، وبالتالي هنا تكمن أهمية ما تم التعدي عليه، وضرورة معالجة الأوضاع وتصحيحها.

□ بالحديث عن العائد المالي من استثمارات أملاك الدولة، ما هي ملاحظاتك على هذا العائد؟

– هذا العائد لا يمكن أن نطلق عليه أنه عائد، ففي أثناء مخاطباتنا لوزارة المالية ولشركة ممتلكات وشركة إدامة، كنا نبحث ونطلب كم هو العائد المالي على خزينة الدولة من تأجير العقارات واستثمارات أملاك الدولة. في العام 2006 كان العدد مليوناً و37 ديناراً، تصوري! كل أملاك الدولة، كل عقارات أملاك الدولة، كل الاستثمارات، العائد منها مليون و37 ديناراً، كيف يمكن أن يكون مقبولاً؟.

حسين: قيمة «أملاك الدولة» المصادرة تساوي 10 أضعاف موازنة 2010

□ ذكر عضو اللجنة المالية والاقتصادية، النائب جاسم حسين، أن قيمة أملاك الدولة المعتدى عليها والتي كشف عنها تقرير لجنة التحقيق في أملاك الدولة العامة والخاصة يبلغ 10 أضعاف موازنة السنة المالية 2010، والتي بلغت مليارين ونصف المليار دينار بحريني.

ولفت النائب حسين، في بيان صحافي معمم من قبل كتلة الوفاق، ومقرها الزنج، إلى أن الأرقام المطروحة أن قيمة هذه الأموال العامة التي تحولت إلى خاصة تتراوح بين 10 مليارات دينار و25 مليار دينار استنادا إلى إحصاءات وتقديرات مختلفة.

ونسب البيان الصادر أمس (السبت) إلى عضو كتلة الوفاق، قوله إن قيمة المصروفات المالية للدولة في 2010 في أقصى حدودها تبلغ مليارين ونصف المليار دينار، بما يكشف أن 10 مليارات دينار مصروفات 4 سنوات، و25 مليار مصروفات 10 سنوات بحسب موازنة السنة المالية 2010. وقال حسين: «إن التقرير كشف عن فرص اقتصادية ضائعة، فلو تم ضخ هذه المبالغ في الاقتصاد الوطني لكان حجم اقتصادنا أكبر بكثير مما هو معلن حالياً، وبالتالي سيكون متوسط دخل الفرد أعلى وسيساعد ذلك على حصول البحرين على ترتيب أفضل في التقارير الدولية وخصوصاً في تقرير التنمية البشرية وغيرها».

وأوضح أن كل دينار يصرف في الاقتصاد البحريني يكون 3 دنانير عن طريق عملية «مضاعف الدخل».

وأكد أن أملاك الدولة المعتدى عليها كانت ستساعد في إيجاد آلاف فرص العمل للمواطنين والداخلين الجدد لسوق العمل، فضلا عن حلحلة بعض الملفات الصعبة وخصوصاً الملف الإسكاني وملف الصحة والتعليم.

وأضاف أن «مصادرة أملاك الدولة خسرت البحرين الكثير من الفرص التجارية والاقتصادية، وهي جريمة بحق الوطن والأجيال».

يمكنكم الاستماع إلى هذا البرنامج، اليوم على موقع «الوسط» أون لاين www.alwasatnews.com